مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
University of Anbar Journal for Humanities
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
المجلد ١٧– العدد ١ – اذار ٢٠٢٠ Volume 17– Issue 1– March 2020

واقع مقاولتية الشباب في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقييم نشاط الوكالة في مجال انشاء المؤسسات المصغرة في ولاية تيزي وزو بالجزائر من ١٩٩٦ الى ٢٠١٨

د. حميد شاوش
الجزائر– جامعة مولود معمري بتيزي وزو
hamidchaouche@outlook.com

الملخص:

يشكل هذا المقال محاولة لعرض التجربة الجزائرية في مجال مكافحة البطالة في أوساط الشباب، بفضل استحداث بعض الأجهزة الحكومية لغرض إقحام هذه الفئة في ميدان المقاولتية. و من بينها نستطيع أن نذكر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أنشئت سنة ١٩٩٦. و هذا المقال هي مناسبة لإجراء تقييم لنشاط هذه الوكالة بعد مرور أكثر من عقدين على ظهورها و ذلك بالتركيز على ولاية تيزي وزو، بالجزائر. ففي محاولتنا الإلمام بهذا الموضوع، إرتأينا إعطاء في المقام الأول بعدا تاريخيا لهذه الدراسة و ذلك بعرض السيرورة التاريخية لمفهوم المقاول و الظروف الاقتصادية، السياسية و القانونية التي سمحت ببروز المقاول الخاص و المؤسسة الخاصة في الجزائر. بينما باقي العناصر، فلقد خصصناها لنشاط هذه الوكالة بحيث تطرقنا من خلالها إلى عدد المؤسسات المصغرة التي تمّ إنشاؤها من طرف الشباب، و إلى طبيعة النشاطات الاقتصادية التي تستقطب المقاولون الشباب في ولاية تيزي وزو بالإضافة كذلك إلى عدد مناصب الشغل المنتظر خلقها بمناسبة تجسيد هذه المؤسسات.

DOI
10.37653/juah.2020.171088

تم الاستلام: ٢٠١٩/١٠/١٥
قبل للنشر: ٢٠٢٠/٢/٩
تم النشر: ٢٠٢٠/٣/١

الكلمات المفتاحية
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
المقاول
الاقتصاد
الجزائر
تيزي وزو

Situation of youth entrepreneurship issued from de the ‘‘ANSEJ.’’ Evaluation of the activity of this agency in the creation of small entreprises in the Wilaya of Tizi-Ouzou, Algeria since 1996 to 2018

Prof. Dr. Hamid Chaouche.
University-Mouloud-Mammeri-Tizi-Ouzou- Algeria

Abstract:
In this paper, we have tried to expose the Algerian experience in the struggle against youth unemployment through the various government institutions created to involve this category in the field of entrepreneurship. Among these institutions, we have cited the ‘‘ANSEJ’’, created in 1996. And this article tries to make a review of the activity of this agency after two decades of exercice taking as a reference point the activity of the ‘‘ANSEJ’’ in the Wilaya of Tizi-Ouzou.
In the first point of the study, we wanted to give a historical dimension to the concept of entrepreneur and to reconstruct the historical background and the economic, political and legal conditions that favored the emergence of private entrepreneurs and entreprises in Algeria. And for the other points, we reserved them to the evaluation of the activity of this agency in the Wilaya of Tizi-Ouzou, by noting the number of small entreprises created and the sectors of activity which attract the young people of the region as well as the number of jobs likely to be created by theses entreprises.

Submitted: 15/10/2019
Accepted: 09/02/2020
Published: 01/03/2020

Keywords:
ANSE
Entrepreneur
Algeria
Young
Economy
Tizi-Ouzou.

©Authors, 2020, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة:

من بين المعضلات الاجتماعية التي يواجها العالم العربي في الوقت الحاضر، هناك مشكلة البطالة لدى الشباب. و الجزائر التي يشكل فيها الشباب الشريحة المهمة في التركيبة الاجتماعية لسكانها، تفطنت لهذه المعضلة ابتداء من السنوات ١٩٩٠. ففي إطار مساعيها الحثيثة لمواجهة هذا النوع من البطالة، انتهجت الجزائر سياسة خاصة بتشغيل الشباب تتمثل في استحداث مجموعة من الأجهزة و الأليات الحكومية لصالح هذه الفئة الاجتماعية. و من بين هذه الاجراءات المعنية بصفة مباشرة بفئة الشباب، نستطيع أن نذكر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تمّ انشاؤها سنة ١٩٩٦.

فيتمثل دور هذه الوكالة في مرافقة الشباب في عملية بناء مشاريعهم المتمثلة في خلق مؤسسات مصغرة طبقا للتدابير القانونية و التنظيمية التي تنص عليها هذه الوكالة. و للإشارة، فإن هذه الوكالة جاءت كحلقة أخرى في اطار سلسلة الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر خلال مطلع التسعينات قصد الدخول في اقتصاد السوق. فالأزمة الاقتصادية الخانقة التي عرفتها الجزائر ابتداء من منتصف ١٩٨٠ و التي بلغت ذروتها في سنوات ١٩٩٠، أدت بالسلطات الى تحرير الاقتصاد الوطني الذي كان يهيمن عليه القطاع العام. و بالتالي فسح المجال للمستثمرين الخواص للمساهمة في خلق الثروة و في تنمية الاقتصاد الجزائري وفقا لما تنص عليه قوانين الاستثمار المعتمدة حينئذ.

و سياسة الاستثمار الجديدة التي انتهجتها السلطات عولت الكثير على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها احدى الدعائم الاساسية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية. و من المنتظر أن يساهم المقاولون الشباب في تفعيل هذه الديناميكية الاقتصادية بفضل مختلف الأجهزة الحكومية التي صممت لمساعدتهم على خلق مؤسساتهم المصغرة. فهذه المؤسسات تنشط في العديد من النشاطات الاقتصادية و تخلق مناصب عمل ليس فقط لصالح المستثمر نفسه و إنما أيضا لفائدة شباب أخرين.

فمن خلال ما تم عرضه، تسعى هذه الدراسة الى الاجابة على الاشكالية التي حصرنها في الاسئلة التالية: ما هو واقع نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مستوى ولاية تيزي وزو ، بالجزائر بعد مرور عقدين من استحداثها؟ ما هو تعداد و طبيعة المشاريع المنجزة في ظل هذه الوكالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي؟ و الى أي مدى ساهمت هذه الوكالة في خلق مناصب الشغل في اوساط الشباب في هذه المنطقة؟

و الفرضيات التي تمّ الاعتماد عليها في محاولتنا القيام بالمقاربة لهذا الواقع فهي كالتالي:

الفرضية العامة: واقع اداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية تيزي وزو بعد عقدين من استحداثها مرتبط بطبيعة العلاقة القائمة بين شباب المنطقة و بالإمكانيات المتوفرة لدى هذه الوكالة للاستجابة لطلبات انشاء المؤسسات من طرف الشباب.

الفرضية الجزئية الأولى: نسب انشاء المؤسسات المصغرة من طرف الشباب في هذه الولاية في ارتفاع مستمر حسب وتيرة طلبات الانشاء و قدرة الوكالة للتلبية لها.

الفرضية الجزئية الثانية: طبيعة المشاريع المنجزة في ظل الوكالة في ولاية تيزي وزو تتدرج خصوصا ضمن النشاطات المرتبطة بالقطاعين الثلاثي و الثانوي نظرا للخصوصيات السوسيولوجية للفئات الاجتماعية المقبلة على هذه الوكالة.

الفرضية الجزئية الثالثة: عدد مناصب الشغل المنتظر خلقها في ظل الوكالة عرف تذبذبا حسب طبيعة المؤسسات الناشئة و قطاعات النشاط الاقتصادي.

الإطار المنهجي للدراسة:

١- **الدراسات السابقة:** يشكل موضوع المقاولتية في الجزائر أحد الميادين التي لا يتوفر ما فيه الكفاية من الدراسات الجدية. لأن ميدان المقاولتية في الجزائر ليس له واقعا سوسيولوجيا و اقتصاديا معتبرا لكي يصبح موضوع اهتمام من طرف الباحثين من علماء الاجتماع، علماء الاقتصاد، الخ. فلقد كان القطاع الخاص منذ الاستقلال قطاعا مهمشا و ثانويا في ظل المشاريع التنموية التي انتهجتها السلطات السياسية و ذلك حتى السنوات ١٩٩٠، كما سوف نراه في اطار هذه الدراسة. و كنتيجة لذلك، فان القسط الكبير من الدراسات حول المقاولتية في الجزائر بدأت تتبلور خاصة منذ العقدين الاخيرين بعدما اخذ القطاع الخاص يأخذ قسطه من الاعتبار على المستوى الاقتصادي، السياسي و الاكاديمي.

فالدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع المقاولتية يمكن تصنيفها الى نوعين: هناك على وجه الخصوص الدراسة التي يمكن اعتبارها كلاسيكية في هذا الميدان و هي تلك التي قام به جيلالي اليابس حول الرأسمال الخاص، و الصنف الاخر من الدراسات هي تلك التي بادر بها مؤخرا العديد من الطلبة و خاصة الذين هم في طور اعداد رسائل في الدكتوراه.

- دراسة جيلالي اليابس حول الرأسمال الخاص: (Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982)

في هذه الدراسة تطرق جيلالي اليابس الى الظروف التاريخية، الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية التي أخذت تبرز فيها فئة اجتماعية جديدة في الجزائر و المتمثلة في البورجوازية الصناعية الخاصة. و تعرض في نفس الوقت من خلال هذه الدراسة الى الطرق التي تمّ بها تحقيق

تراكم الرأسمال بالنسبة لأرباب العمل في الجزائر و ماهي المراحل السياسية و التاريخية الاساسية التي برز فيها هؤلاء المقاولون.

و بالإضافة الى هذه الدراسة، قام في السنوات الأخيرة الباحث الطيب حافصي، بثلاثة دراسات حول ثلاثة مقاولين او ارباب العمل في الجزائر قصد فهم الميكانيزمات التي تحرك المقاولتية في الجزائر. فمن خلال هذه الدراسات الثلاثة استعرض المؤلف بعض الجوانب من المسيرات التي خضاها هؤلاء المقاولون لكي يحققون هذا النجاح في ميدان المقاولتية. و في معرض دراساته، ركز هذا الباحث على الرغبة في النجاح التي كانت ترافقهم في مغامرتهم منذ المرحلة الاولى التي جسدوا فيها مشاريعهم.

و هذه الدراسات هي:

- (Issad Rebrab. Voir grand, commencer petit et aller vite٢)
- (Les Hasnaoui: une entreprise citoyenne٣)
- (Amor Benamor. Une réussite algérienne٤)

و من جانب اخر، هناك صنف اخر من الدراسات التي قام بها خاصة في السنوات الاخيرة العديد من الطلبة في اطار اعداد رسائل في الدكتوراه و من بينهم يمكن ان نذكر على وجه الخصوص طلبة في تخصص العلوم الاقتصادية و علم الاجتماع. لكن هذه الدراسات الميدانية تبقى جزئية لكونها اهتمت في معرض دراستها للمقاولتية في الجزائر على منطقة معينة او ركزت فقط على فئة اجتماعية معينة كالشباب، النساء او حصرت هذه الدراسات على ابراز دور ألية معينة من الأليات التي استحدثتها الدولة من اجل تشجيع المقاولتية في الجزائر مثل ANSEJ، CNAC، ANGEM، الخ. و بالرغم من ذلك فإن هذه البحوث الميدانية تستطيع ان تفيد الدراسات التي تتطلع الى تقديم صورة عامة حول المقاولتية في الجزائر او تلك التي تطمح للقيام بمقارنة بين دور مختلف هذه الآليات في تحفيز المقاولتية في الجزائر او بين منطقة و منطقة اخرى.

و من بين هذه الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوعنا، يمكن الاشارة مثلا الى الدراسة التي قامت بها بن مخلوف يسمينة، طالبة في الدكتورة في كلية العلوم الاقتصادية في جامعة تيزي وزو، حول دور ألية ANGEM في ترقية المقاولتية النسوية في ولاية تيزي وزو٥. فبعد التحقيق الميداني الذي قامت به على اساس المقابلة مع ١٥ امرأة استفادت من الدعم من طرف ANGEM، تبين بأن دور هذه الوكالة لم يكون معتبرا بالنسبة لهذه النساء نتيجة الثغرات التي يمتاز بها هذا الجهاز على طول المسار الذي وجب على هذه النساء المرور به قبل تجسيد مشاريعهن.

٢- أهمية الدراسة: أهمية هذه الدراسة تتمثل في:

– تعتبر هذه الدراسة محاولة لتقييم نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و ذلك بالتركيز على ولاية تيزي وزو بعد عقدين من استحداثها، و ذلك بناءً على الاحصائيات المتوفرة في هذا المجال على مستوى الوكالة. و من أجل اثراء هذا الموضوع، فلقد تمّ الاستعانة في نفس الوقت، ببعض المعطيات الخاصة بنشاط هذه الوكالة على المستوى الوطني.

– تبين لنا هذه الدراسة مدى أهمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ابراز فئات المقاولين في أوساط الشباب في الجزائر.

– و تكمن كذلك أهمية هذه الدراسة في كونها تبين لنا مدى مساهمة هؤلاء المقاولون الشباب في لعب أدوارا اقتصادية طموحة في الجزائر.

٣– أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة يكمن في التعرف على :

– عدد المؤسسات المنجزة من طرف الشباب في ولاية تيزي وزو في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

– طبيعة النشاط الذي يستقطب الشباب المقاول في الجزائر.

– عدد مناصب العمل المحققة بفضل هذه المؤسسات الناشئة.

– دور الشباب المقاول في خلق مناصب عمل جديدة لصالح الشباب الأخرين.

٤–تحديد بعض المصطلحات:

– المقاول: المقاول هو ذلك الشخص الذي يستطيع أن يقوم بالإبداع و بالمبادرة من أجل الاختراع و لكي يخدم النظام الاقتصادي و الرأسمالي. و هذه الاختراعات تحقق تحولات اقتصادية و اجتماعية مهمة بالنسبة للمجتمع٦.

– المؤسسة: المؤسسة هي بنية اقتصادية، اجتماعية و قانونية التي تشتمل على موارد بشرية، مادية و مالية مهيكلة قصد إنتاج السلع أو تقديم خدمات. و تعد المؤسسة من بين خصوصيات المجتمعات الصناعية٧. و عادة ما يقوم تصنيف المؤسسات حسب أربعة معايير و هي: قطاع النشاط، فرع النشاط، الحجم و الوضع القانوني.

– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: هي هيئة حكومية تمّ استحداثها سنة ١٩٩٦ قصد مرافقة الشباب البطال في عملية تجسيد مشاريعهم الاستثمارية.

المحور الأول: الإطار النظري و التاريخي للدراسة:

رغبة من اعطاء بعدا تاريخيا لموضوعنا، ارتأينا ادراج بعض المفاهيم التي تناولناها هنا في اطار سيرورتها التاريخية. و من بينها خاصة المقاول و المقاولتية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي هي في حقيقة الأمر مفاهيم مرتبطة فيما بينها.

لقد أكد الباحثون على حقيقة وجود المقاولين في كل المجتمعات و منذ العصور القديمة. و لقد عرف التاريخ، حسب ماكس فيبر، عدة أصناف من المقاولين القائمين على أعمالهم و شؤونهم كنشاط دائم و ليس بصفة هامشية كما قد يستطيع أن يتصوره البعض. فكل هؤلاء المقاولون كانوا يبحثون على سبل قصد تحقيق المزيد من الثراء بالرغم من أن نشاطاتهم هذه كثيرا ما كان يطغى عليها الطابع اللاعقلاني. لأنهم غالبا ما يعمدون إلى استعمال طرق مشبوهة و ملتوية للدفاع عن مصالحهم كالعنف، الاستغلال، المضاربة و حتى الحروب٨.

و النقلة النوعية في ذهنية المقاول حدثت مع بروز المؤسسة الرأسمالية التي جعلت من العقلانية الركيزة الأساسية التي مهدت لظهور النظام الرأسمالي. لأن المؤسسة الصناعية الرأسمالية كرست مبادئ جديدة قصد تنظيم العمل و التي ساهمت أيضا في "صنع" هذا النمط الجديد للمقاول الذي عرفه المجتمع الرأسمالي. و من بين الخصوصيات التي انفردت بها المؤسسة الرأسمالية، كما أشار إليه ريمون آرون، هناك الفصل بين المؤسسة و العائلة، تقسيم العمل، الاعتماد على العقلانية في عمليات المحاسبة، تراكم الأموال، الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، الخ٩.

و لقد لعب المقاول دور أساسي في ظل هذا النظام لكونه أصبح هو الذي يدير هذه المؤسسة الرأسمالية التي تعتبر شكل التنظيم المسيطر على النشاط الاقتصادي١٠. فالمقاول، حسب م. فيبر، هو بمثابة رعية النظام الرأسمالي طالما أن كل الحياة الاقتصادية في ظل هذا النظام في حاجة ماسة إلى هذه الشخصية١١. و من جهته، فالمقاول واكب الديناميكية و حرية المبادرة التي يمتاز بها النظام الرأسمالي قصد تجسيد طموحاته و التألق بمصالحه و بممتلكاته. و استهل هذه "المغامرة" الاقتصادية في البداية بإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة قبل أن ينتقل إلى شكل أخر من المؤسسات التي أصبحت كبيرة في أواخر القرن ١٩.

من جهته، حدد جوزيف شومبيتر أهم الأدوار التي يؤديها المقاول في ظل المؤسسة الرأسمالية. فبالإضافة إلى دوره الأساسي و المتمثل في الإنتاج، فإن المقاول يقوم كذلك بعدة مهمات لا يستطيع أن يستغني عنها. إذ يجب أن يصهر دائما على الاستفادة من الاختراعات و الاكتشافات التكنولوجية الجديدة لكي يوظفها في مؤسسته قصد القيام بإصلاحات و بتغييرات في طرق التسيير و الإنتاج. و يتمثل دور المقاول كذلك، دائما حسب شومبيتر، في الحصول على المزيد من الأموال من أجل استثمارها من جديد و البحث باستمرار على يد عاملة ذات كفاءة و تنظيمها بشكل عقلاني

لتنفيذ مشاريعه بأحسن طريقة ممكنة١٢. لكن كل هذه الأدوار المتعددة التي يمارسها المقاول تستطيع أن تعقد من مهنته و تؤدي إلى إفشال المشاريع التي يحملها و التي هي هشة بطبيعتها.

و في هذا الإطار، فلقد تباينت أراء و مواقف الباحثين فيما يخص العوامل التي تساهم في إنجاح أو في إخفاق المؤسسات الناشئة. و حددت الدراسات في هذا الشأن عدة شروط يجب أن تتوفر لدى المقاول لكي يتفاعل بمستقبل مشروعه. و من بينها، هناك شخصية المقاول، التجربة، طبيعة المؤسسة، الملمح البسيكولوجي للمقاول١٣. لكن، يبقى العامل المهم في نجاح المقاول، كما أكد على ذلك فيليب برنو، هو طبيعة المحيط الاجتماعي للمقاول و قدرته على الاندماج في السوق١٤.

أكيد بأنه في كل المجتمعات هناك أفراد و شخصيات تتمتع بصفات و بخاصيات متميزة تساعدهم على روح المبادرة. لكن التباين في نسب نجاح في المشاريع الناشئة من دولة لأخرى تكمن في مدى استجابة المحيط لهذا النوع من المؤسسات. لأن هذه المشاريع في حاجة إلى شبكة من العلاقات لتنشأ و لتنمو في كنفها كالمستهلكين، الممونون، المناولون، إلخ١٥. فهذا ما يفسر التفاوت في عدد المقاولين و في نسب نجاح المشاريع المقاولتية بين الدول. و على غرار العديد منها، فإن تجربة الجزائر في ميدان المقاولتية مرتبط بالنموذج الذي اعتمدت عليه في ما يخص مشروعها التنموي.

المحور الثاني: الإطار الميداني للدراسة:

١- بروز المقاول و المؤسسة الخاصة في الاقتصاد الجزائري:

عملية بروز المقاولين في الجزائر لم تكن بمهمة سهلة لأسباب تاريخية، سياسية، إيديولوجية و قانونية. ففي المرحلة الاستعمارية، كان النظام الاستعماري يشكل عقبة أمام الجزائريون الراغبين في الاستثمار و في المبادرة على المستوى الاقتصادي. وهذه القيود القانونية التي فرضتها السلطات الاستعمارية في الميدان الاقتصادي ليست منفصلة عن باقي العقبات التي كانت تضيق الخناق على الجزائريين على المستوى السياسي، الديني، الإجتماعي و الثقافي في تلك الفترة. و كنتيجة لهذه السياسة الإقصائية المنتهجة في تلك المرحلة، فإن العدد الإجمالي للمؤسسات الخاصة التي كانت ملكا للمسلمين سنة ١٩٦٠، لم يتجاوز ٥٠ مؤسسة من مجموع ١٠٤٥٠ مؤسسة صغيرة و متوسطة التي كانت ملكا للمعمرين١٦.

بينما في المرحلة ما بعد الاستقلال، فلقد عرفت المؤسسة الخاصة أو ما يسمى بالقطاع الخاص تأرجحا وفقا للتغيرات الحاصلة على مستوى النظام السياسي في الجزائر. و سياسة التنمية التي انتهجتها الجزائر ابتداء من الستينات من القرن الماضي و التي ارتكزت أساسا على القطاع

العام لم تترك مجالا واسعا للمقاولين الخواص للبروز كتشكيلة اقتصادية و اجتماعية منسجمة. فالدولة ظلت المقاول الأساسي في ظل سياسة المشاريع و الصناعات المصنعة المعتمدة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني. لأن هذا الخيار الاقتصادي الذي يستلزم بناء مؤسسات كبيرة، تكنولوجية متطورة، رؤوس أموال معتبرة، طاقات بشرية محترفة، إلخ، يصعب على المقاولين الخواص ضمانها أو الحصول عليها من أجل المضي قدما في هذا المشروع التنموي الاشتراكي.

و كنتيجة لكل هذه المتغيرات بات دور المقاول الخاص في الجزائر هامشي لمدة ثلاثة عقود رغم أن الوجود القانوني للقطاع الخاص أقرّته كل القوانين الاستثمارية بدءً من سنة ١٩٦٣، ١٩٦٦، ١٩٨٢، إلخ. و هذا الواقع الاقتصادي، القانوني و السياسي الذي ميز طيلة فترة ١٩٦٧–١٩٧٨ أفضى إلى إنشاء ٣٠٠٠ مؤسسة في قطاعي الصناعة و البناء سنة ١٩٧٠ و ١٥٠٠٠، سنة ١٧١٩٨٠. لكن التحول الأساسي بدأ يتجلى منذ مطلع الثمانينات حينما أخذت السلطات العمومية تلوح بالدور الذي يستطيع أن يلعبه المقاولين الخواص في عملية بناء الاقتصاد الوطني. و تشكل هذه الفترة نقطة بداية الاصلاحات الاقتصادية التي سوف تأخذ بعدا اكثر عمقا و اتساعا في التسعينيات و طيلة العقود الأخيرة.

فهذه الإصلاحات الاقتصادية التي فرضتها تراجع أسعار البترول بدأ من سنة ١٩٨٦ و إعادة جدولة الديون تحت أوامر المؤسسات المالية العالمية سنة ١٩٩٣، رافقتها عدة تغييرات خصوصا على المستوى الاقتصادي، القانوني و المؤسساتي. و من بينها نستطيع أن نذكر الشروع في عملية تحرير الاقتصاد الوطني، الدخول في اقتصاد السوق، استقلالية المؤسسات، إلخ. أما على المستوى القانوني و المؤسساتي، فلقد كانت هذه المرحلة مناسبة لسنّ حزمة من القوانين و المراسم كقانون الاستثمار الجديد سنة ١٩٩٣ و تلك التي تمّ بموجبها استحداث هيئات و مؤسسات وطنية للترقية الشغل و الاستثمار. من بينها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سنة ١٩٩٣، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، سنة ١٩٩٤، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، سنة ١٩٩٦، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، سنة ٢٠٠١، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، سنة ٢٠٠٤، إلخ.

و لقد كان المستفيد الرئيسي من كل هذه الاصلاحات هو المقاول الخاص الذي بدأ يغزو ميدان المقاولتية بإقدامه على إنشاء مؤسسات خاصة في شتى المجالات. و من جهتها، فإن السلطات العمومية وضعت كل الثقة في هؤلاء المقاولين، التي كان يفتقدونها في وقت ليس بعيدا، و ذلك من أجل إثراء الاقتصاد الوطني. و هذا الدور المنوط للمؤسسة الخاصة يتمثل في خلق الثروة و في المساهمة في امتصاص البطالة التي اربكت السلطات العمومية و المواطنين على حد سواء نتيجة تفاقم مستويات البطالة ابتداء من السنوات ١٩٩٠. و كنتيجة لهذه السياسة المدّعمة

للمستثمرين الخواص، تمّ إحصاء حتى سبتمبر ٢٠٠٩، ما يبلغ ٤٠٨٧٥٣ مؤسسة صغيرة و متوسطة ناشئة، و التي خلقت ١٣٠٠٠٠٠ منصب شغل١٨.

و من جهة أخرى، تعتبر فئة الشباب من بين المستفيدين المباشرين من هذه الأجهزة المدعمة من طرف الدولة قصد مرافقتها في عملية تجسيد مشاريعها المقاولتية. بحيث انشأت السلطات العمومية منذ منتصف التسعينات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم رقم ٩٤-١٨٨ المؤرخ في ٠٦ جويلية ١٩٩٤. و هذا الصندوق موجه خصوصا للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ و ٥٠ سنة. و قصد تعميم صيغة هذه الهيئة على باقي فئات الشباب التي تعاني، هي الأخرى، من البطالة، تمّ استحداث الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم رقم ٩٦-٣١ المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٦. فبفضل هذه الوكالة، يستطيع الشباب الأقل من ٣٥ سنة من الإستفادة بعدة مزايا و التسهيلات التي منحت لهم خاصة في ما يخص التمويل، الجباية و القروض البنكية.

فكل هذه الأجهزة و الهيئات و كل ما تقدمه من تسهيلات لصالح الشباب استطاعت، بعد مرور أكثر من عقدين على استحداثها، أن تفرض واقعا اقتصاديا و اجتماعيا جديدا على المستوى الوطني. بحيث أقدمت على خلق جيلا من المقاولين الشباب على رأس مؤسسات مختصة في ميادين مختلفة و التي تقدم عروض عمل متنوعة لطالبي الشغل في سوق العمل. فعلى سبيل المثال، فإن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قامت بمفردها بتمويل ما يقارب ٣٧٠٦١٨ مؤسسة مصغرة و بخلق ٨٨٣٩٩٦ منصب شغل، منذ ظهورها إلى غاية ٣١ جويلية ٢٠١٧. أما في ما يخص قطاعات و فروع النشاط التي تمّ الاستثمار فيها من طرف هؤلاء الشباب، ٥٣ بالمئة منهم فظلوا قطاع الخدمات، ١٥ بالمائة القطاع الزراعي و الصيد، ١٢ بالمئة استثمروا في الميدان الحرفي، ٩ بالمئة في قطاع البناء و الأشغال العمومية، إلخ١٩.

هذه المعطيات تتعلق بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى الوطني. أما على مستوى المحلي، فرغبة منّا للاطلاع على واقع هذه الوكالة و تقييم نشاط فروعها بعد أكثر من ٢٠ سنة من الخدمة، ارتأينا تقديم في هذا المقال المتواضع حصيلة وجيزة لإنجازات هذه الوكالة في ولاية تيزي- وزو.

٢- حصيلة وجيزة لعدد المؤسسات الناشئة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيزي وزو:

نحاول في هذا العنصر القيام بتقديم وجيز لحصيلة المؤسسات التي تمّ إنشاؤها في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية تيزي وزو بناء على الاحصائيات المتوفرة في هذه

الوكالة و التي يستند عليها هذا المقال. فبعد عقدين و نصف من استحداثها، استطاعت هذه الوكالة من خلق ما يبلغ ٢٠٠٣٢ مؤسسة منذ تأسيسها سنة ١٩٩٦ حتى سنة ٢٠١٨. أي بمعنى أخر، فإن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية تيزي وزو تقوم بإنشاء ما يعادل ٨٧٠ مؤسسة سنويا، ٧٢ مؤسسة شهريا و مؤسستين يوميا.

وبصفة عامة، يمكن التمييز ثلاثة مراحل أساسية في نشاط هذه الوكالة في ولاية تيزي وزو منذ ظهورها حتى ديسمبر ٢٠١٨ . ففي المرحلة الأولى الممتدة من ١٩٩٦ الى ٢٠٠٥ التي تمثل سنوات انطلاقها في الولاية عرفت هذه الوكالة نموا بطيئا لمدة طالت عقدا من الزمن. لأنه على الرغم من مرور ١٠ سنوات على عمل هذه الوكالة، إلا أن عدد المؤسسات الناشئة في ظلها لم يتجاوز ٥٣٦٦ مؤسسة. أي ما يمثل ٢٦,٧٨ بالمئة من مجموع المؤسسات التي تمّ إنجازها منذ إنشاء هذه الوكالة حتى ٢٠١٨ و الذي وصل، كما سبق و ان اشارنا إليه، إلى ٢٠٠٣٢ مؤسسة.

بينما المرحلة الثانية الممتدة من سنة ٢٠٠٦ الى سنة ٢٠١٥ التي تعكس نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية تيزي وزو، فلقد عرفت إقبالا كبيرا من طرف المقاولون الشباب بالمقارنة مع المرحلة السابقة. بحيث استطاعت هذه الوكالة تمويل طيلة الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ الى ٢٠١٥، ما يصل إلى ١٣٧٩٨ مؤسسة. أي ما يعادل٦٨,٨٧ بالمئة من مجموع المشاريع المنجزة حتى أواخر ٢٠١٨. و لقد تخطى عدد المشاريع لأول مرة الألف مشروع سنويا من سنة ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥ و بلغ أوجه سنة ٢٠١٣ عندما حققت الوكالة ما يصل إلى ٢٣٨٦ مشروع.

لكن هذه الوضعية التي ميزت عملية انشاء المؤسسات في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية تيزي وزو سرعانا ما عرفت واقعا جديدا خلال المرحلة الثالثة من عمر هذه الوكالة و التي بدأت من ٢٠١٦ حتى اواخر ٢٠١٨. فالانخفاض المحسوس في عدد المؤسسات التي تمّ انجازها في السنوات الثلاثة الأولى على التوالي تشير إلى أن الوكالة ربما مقبلة على مرحلة أخرى خلال العقد الثالث من نشاطها في هذه الولاية. فابتداءً من سنة ٢٠١٦، عرفت هذه الوكالة تراجعا ملحوظا في عدد طلبات الانشاء من طرف شباب المنطقة لأسباب عديدة كما سوف نراها لاحقا. و هذا العزوف على الوكالة ادى الى هذا التقلص الملفت للنظر في عدد المؤسسات المنشأة في ظل هذه الوكالة خلال السنوات الثلاثة الاخيرة.

ففي سنة ٢٠١٦، تقلص عدد المؤسسات الناشئة في ظل هذه الوكالة إلى ٤٧٣ مؤسسة، ثم انخفض هذا العدد إلى ٢٢٢ مؤسسة في ٢٠١٧، قبل أن ينكمش في أواخر ٢٠١٨ إلى ١٧٣ مؤسسة. فنسبة انشاء المؤسسات في السنوات الثلاثة الاخيرة على مستوى الولاية بلغ ٤,٣٣ بالمئة من المجموع الكلي للمؤسسات المحققة من ١٩٩٦ الى ٢٠١٨ الذي وصل الى ٢٠٠٣٢ مؤسسة.

لكنه، من جهة اخرى، لأول مرة تقلص الفارق بين عدد طلبات إنشاء المشاريع و نسبة قبولها من طرف الوكالة. و الارقام هي كالتالي: فمن مجموع طلبات انشاء التي وصلت خلال السنوات الثلاثة الاخيرة الى ٨٨٣ طلب، تمّ تجسيد ما نسبته ٩٨,٣٠ بالمئة من المشاريع. فهل هذا يعني بأن الوكالة خففت من شروط الاستفادة من الدعم الذي تقدمه لصالح الشباب خلال الفترة الاخيرة أم ان هذا التحسن مرتبط فقط بالعدد المتواضع من طلبات الانشاء؟ فالسنوات المقبلة و ربما الدراسات القادمة سوف ترفع اللبس على هذا الواقع الجديد الذي اخذ يتبلور في ظل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ولاية تيزي وزو.

و بعد هذا الجرد الوجيز لعدد المؤسسات الناشئة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية تيزي وزو، نحاول تقديم قراءة سوسيولوجية و لو سريعة لهذه المعطيات سعيا منّا لفهم هذا التذبذب في حصيلة هذه الوكالة من حيث عدد المؤسسات التي مولتها. و لكي نستطيع تقييم هذه الأعداد و النسب التي تمّ تداولها هنا، سوف نتمسك أولا بالإحصائيات المتوفرة في هذه الوكالة سيما في ما يخص الأعداد الإجمالية للمشاريع حسب السنوات و مختلف المراحل التي تمرّ منها هذه المشاريع. فللإشارة، فإن عملية بناء المشاريع في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تستلزم أربعة مراحل يجب التقيد بها قبل تجسيد هذه المشاريع في الميدان.

فبعد مرحلة ايداع طلب إنشاء المشروع في الوكالة، تأتي المرحلة الثانية المتمثلة في دراسته للتحقق من مدى قابليته لتأهيل، ثم في المرحلة الثالثة يعرض المشروع إلى البنك سعيا للحصول على الموافقة لتمويله، و بعد ذلك يصل إلى المرحلة الأخيرة التي يجسد فيها هذا المشروع. و على مستوى الأرقام، فإن توزيع عدد المشاريع حسب هذه المراحل يعطي النسب التالية: فمن مجموع طلبات إنجاز المشاريع المودعة على مستوى الوكالة من سنة ١٩٩٦ إلى سنة ٢٠١٨ و التي تقدر ب ٥٥٧١٩ طلب، ٦٤,٣٩ بالمئة منها تمّ تأهيلها،٣٨,٠١ بالمئة حصلت على موافقة البنك و ٣٥,٩٥ بالمئة تمّ تجسيدها كمشاريع محققة ٢٠.

و إذا ما لاحظنا توزيع هذه الأرقام حسب السنوات (او حسب الفترات التاريخية التي اعتمدنا عليها في عملية تقييم نشاط الوكالة)، فإننا ندرك بالسهولة سبب ارتفاع عدد المؤسسات الناشئة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية تيزي وزو ابتداءً من العقد الثاني من نشاطها. فمن ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥، كان عدد طلبات الإنشاء هو ١٨٢٨٦ مشروع و تمّ تجسيد ما قدره ٥٣٦٦ مشروع اي ٢٩,٣٤ بالمئة. و في المرحلة الثانية الممتدة ما بين ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، و التي وصل خلالها عدد طلبات الإنشاء إلى ٣٦٥٥٠ طلب، فإن عدد المشاريع المحققة بلغ ١٣٧٩٨ و ذلك بمعدل ٣٧,٧٥ بالمئة. بينما في السنوات الثلاثة الأخيرة، فلما كان عدد الطلبات لم يتجاوز ٨٨٣

طلب، فان عدد الإنجازات وصل الى ٨٦٨ مشروع و ذلك بالنسبة ٩٧,٦٢ بالمئة. اي حسب اعتقدنا، فان الوكالة تسعى قدر الامكان الاستجابة لطلبات الشباب حسب الامكانيات المتوفرة لديها. فقبول او رفض المشروع لا يتوقف فقط على مدى التزام الشباب بكل الشروط اللازمة و انما ايضا بمدى قدرة الوكالة على الاستجابة لكل هذه الطلبات.

فبارتفاع عدد طلبات انشاء المشاريع الذي لاحظناه بصفة جلية خلال العقد الثاني من استحداث الوكالة، سعت هذه الاخيرة الى الاجابة الى قدر مهم من هذه الطلبات و بالتالي انعكس ذلك على عدد قبول المشاريع الذي اخذ يرتفع من سنة لأخرى كما جسده الجدول رقم (٠١). و لما كان عدد طلبات الانشاء ضئيلة خلال السنوات الثلاثة الاخيرة، استجابت الوكالة لكل الطلبات، بل و في سنة ٢٠١٦ و ٢٠١٧ كان عدد المشاريع المحققة اكبر من عدد الطلب. فخلال سنة ٢٠١٦، كان عدد طلبات انشاء المشاريع هو ٣١٦ طلب، بينما عدد المشاريع المجسدة في هذه السنة نفسها بلغ ٤٧٣، في حين كان عدد طلبات الانشاء سنة ٢٠١٧، لم يتجاوز ٢٠٧ طلب، غير ان عدد المشاريع المقبولة وصل الى ٢٢٢ مشروع.

و من جهة أخرى، فهذا التذبذب في عدد طلبات بناء المشاريع و عدد المشاريع المحققة حسب المراحل و السنوات يمكن تفسيره كذلك بطبيعة العلاقة القائمة بين شباب المنطقة و هذه الوكالة التي استحدثت لغرضهم. فالإقبال الملموس من طرف الشباب على هذه الوكالة خلال المرحلة الثانية من نشاطها من أجل طلب إنشاء مؤسساتهم الذي ادى الى ارتفاع في عدد المؤسسات التي تمّ إنجازها في هذه الفترة راجع الى التغيير في نظرة الشباب اتجاه هذه الوكالة. فالسبب في ذلك يكون راجع إلى وجود رغبة لدى مزيد من الشباب الذين هم في حاجة إلى هذه الوكالة من اجل مرافقتهم لتحقيق مشاريعهم. فهذه الوكالة أمضت ربما وقتا قبل كسب تأييد و أُلفة الشباب الذين استُحدثت لغرضهم قبل أن يتلاشى هذا الرأسمال الرمزي مع بداية العشرية الأخيرة.

هذا ما يفسر مثلا انخفاض في اقبال الشباب على هذه الوكالة في السنوات العشرة الأولى، ثم ارتقاؤه بصفة ملحوظة في العقد الثاني من ظهورها قبل انكماشه بصفة حقيقية كذلك في السنوات الأولى خلال العقد الثالث من نشاطها في هذه الولاية. ففي السنوات الأخيرة، بدأ يجري الحديث في الصحف، في الساحة العمومية و في الأوساط الرسمية، عن المشاكل التي يتخبط فيها المقاولين الشباب الحرصين على ديمومة مؤسساتهم٢١. و بالإضافة إلى ذلك، فإن الصورة السلبية التي يقدمها بعض الشباب الذين قاموا ببيع أو بإتلاف المعدات التي استفادوا منها في إطار هذه الوكالة تقلص من رغبة فئات أخرى من الشباب لتقديم طلباتهم.

لكن على الرغم من جدية كل هذه الأبعاد في تفسير واقع نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية تيزي وزو، إلا أنه ثمة أسباب أخرى مرتبطة بهذه الوكالة، ربما لا تقل أهمية، يستدعي الأمر الإشارة إليها. فالشباب عادة ما يشتكون من الآجال الطويلة التي تستغرقها دراسة طلباتهم نظرا للتعدد المراحل و الإجراءات القانونية التي يجب المرور و القيام بها من طرف الوافدين على هذه الوكالة. و بالتالي، هناك من الشباب من يفضل البحث بصفة منفردة عن منافذ و مبادرات بديلة لبناء مستقبلهم دون دعم هذه الوكالة كمثلا الهجرة، العمل المأجور، التكوين، أو قضاء وقتهم في الترقب دون فعل أي شيء.

فبدون شك، كل هذه العوامل المتداخلة و المتكاملة هي التي تفسر التراجع الملفت للنظر خلال السنوات الثلاثة الأخيرة في عدد طلبات المشاريع من طرف الشباب. و هذا النقص الملحوظ في وتيرة الإقبال على هذه الوكالة أدى، على ما يبدو، إلى الرجوع إلى ملفات طلب الانشاء السابقة من أجل اعادة دراستها، فعلى سبيل المثال، كما رأيناه في ما سبق، ففي سنة ٢٠١٦، تمّ ايداع على مستوى الوكالة في ولاية تيزي وزو ٣١٦ طلب انشاء فقط، لكن عدد المشاريع المنجزة و صل إلى ٤٧٣ مؤسسة. نفس الشيء بالنسبة للسنة التي أعقبتها، أي ٢٠١٧، بحيث لم يتعد عدد طلبات الانشاء ٢٠٧ مشروع، مقابل ٢٢٢ مؤسسة تمّ تجسيدها من طرف الشباب، خلال هذه السنة.

الجدول رقم ٠١ : توزيع المشاريع حسب السنوات و المراحل التي يجب المرور بها لانجازها.

السنوات / المراحل التي يمر لها المشروع	١٩٩٦ الى ٢٠٠٥	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
طلبات الانشاء	18286	1418	1321	1905	4652	3157	14400	2724	3037	2820	1116	316	207	360	٥٥٧١٩
المشارع المؤهلة	16725	1337	1093	1182	2170	1817	2400	3047	2477	2255	724	246	153	253	٣٥٨٧٩
الموافقة البنكية	5944	691	624	913	1781	1505	1263	2132	2011	2368	1274	439	236	//	٢١١٨١
المشاريع المنشاة	5366	671	648	815	1309	1240	1531	1898	2386	1866	1434	473	222	173	٢٠٠٣٢

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيزي وزو. (الاحصائيات المتوفرة في "الأنساج" هي احصائيات خامة، فنحن الذين قمنا بترتيبهم و تصنيفهم و تركيبهم لغرض الدراسة و لبناء هذه الجداول الثلاثة).

٣- طبيعة المشاريع المنجزة في ظل الوكالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي في ولاية تيزي وزو:

الاحصائيات المتوفرة في ما يخص قطاعات النشاط الاقتصادي التي تستقطب الشباب الذين يقبلون على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على المستوى الوطني تبرز وجود قطاعا واحدا على وجه الخصوص يحفز بصفة منفردة عددا كبيرا من المستثمرين الشباب ألا و هو قطاع الخدمات. بحيث وصلت نسبة المشاريع الاستثمارية التي تمّ انجازها في اطار هذا القطاع إلى ٥٣ بالمئة من مجموع المشاريع المحققة في ظل هذه الوكالة الذي وصل الى ٣٦٧٩٨٠ مشروع. و المشاريع الأخرى فهي موزعة بين باقي القطاعات خاصة منها قطاع الفلاحة و الصيد بنسبة ١٥ بالمئة، ثم قطاع الحرف و ذلك بنسبة ١٢ بالمئة، قطاع البناء بنسبة ٩ بالمئة، قطاع الصناعة و ذلك بنسبة ٩ بالمئة أيضا٢٢. و في مؤخرة الترتيب، هناك كل من المؤسسات المرتبطة بقطاع الاعلام و الاتصال و ذلك بنسبة ٦ بالمئة، ثم كل من المهن الحرة و السياحة بنسبة ٣ بالمئة لكل واحدة منها.

و في ولاية تيزي وزو، فإن المقاولين الشباب الذين يتوافدون كذلك على هذه الوكالة، تستقطبهم أيضا، على غرار باقي الشباب على المستوى الوطني، نفس قطاعات النشاط. لكن الفرق مع هذه المنطقة يبقى ملاحظ فقط في صيغة توزيع عدد المؤسسات التي تمّ انشاؤها حسب قطاع النشاط. بحيث أن في ولاية تيزي وزو، لم نشهد تلك الفوارق الشاسعة في نسب الاقبال على النشاطات الاقتصادية من طرف الشباب المستثمر كما هو الشأن بالنسبة لباقي الشباب على المستوى الوطني. و إنما هناك نوعا من التوازن في صيغة توزيع هذه النسب حسب النشاطات المفضلة من طرف شباب هذه المنطقة.

و لكن على الرغم من ذلك، فان المعطيات الميدانية الخاصة بالنشاطات التي يستثمر فيها المقاولين الشباب في ولاية تيزي وزو تبين لنا بأن، على المستوى المحلي هناك كذلك تركيز الشباب على بعض قطاعات النشاط دون سواها مبرزا بذلك نسبا معتبرة بالنسبة لبعض القطاعات و نسبا أخرى محتشمة في ما يخص البعض الأخر. و قطاعات النشاط المفضلة من طرف الشباب تبقى مرتبطة بالنشاطات الاقتصادية التي تندرج في اطار القطاع الثلاثي و القطاع الثانوي على حساب النشاطات الفلاحية. و النشاطات المهمشة من طرف شباب المنطقة، فهي خاصة تلك المرتبطة بالحرف و بالنشاطات الحديثة التي تفرضها التكنولوجية كالصيانة، الاتصال و الاعلام، المهن الحرة، إلخ.

فقطاع الخدمات يحتل أيضا الصدارة لدى الشباب و ذلك بنسبة ٢٧,٥٨ بالمئة. و في المرتبة الثانية يأتي قطاع البناء و الاشغال العمومية بنسبة ٢١,٣٠ بالمئة، ثم قطاع الصناعة و ذلك بنسبة ١٨,١١ بالمئة، و يليها أيضا كل من قطاعي النقل و الزراعة بالنسبتين على التوالي، ١٠,٤٩ بالمئة للقطاع الأول و ١٠,٢٦ بالمئة للقطاع الثاني. و ما يشد انتباهنا في هذا الاحصاء، هي النسبة الضئيلة التي يمثلها قطاع الحرف و الذي لم يتجاوز ٣,٨٣ بالمئة رغم أن المنطقة معروفة بتاريخها الحرفي. و هذا الأمر ينطبق أيضا في ما يخص الهيدروليا و الصيد، بحيث لم يحقق النشاط الأول إلا نسبة ٠,٢٧ بالمئة، و ٠,٠٨ بالمئة فقط بالنسبة للنشاط الثاني من مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة في ولاية تيزي وزو و الذي بلغ ٢٠٠٣٢ مشروع، كما اشارنا اليه سابقا.

و هذا التوزيع غير المتكافئ في نسب اقبال الشباب على مختلف النشاطات للاستثمار فيها في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب راجع على ما يبدو إلى عدة أسباب. فاهتمام الشباب بصفة كبيرة بالنشاطات الاقتصادية الغير المنتجة كالخدمات على حساب الفلاحة يمكن تفسيره ببعض الخصوصيات السوسيولوجية المرتبطة بهؤلاء الشباب المقبلين على هذه الوكالة. فأغلبية هؤلاء المقاولين، حسب المعطيات الاحصائية على المستوى الوطني، هم رجال و من الشباب المتخرجين من معاهد التكوين المهني. بحيث نجد أن ٩٢ بالمئة من مجمل المستفيدين من الوكالة على المستوى

الوطني لهم أقل من ٣٥ سنة، و ٦٤ بالمئة منهم تخرجوا من معاهد التكوين المهني. بينما نسبة الجامعيين، فهي لا تتجاوز نسبة ١٨ بالمئة. في حين، نجد أن العنصر النسوي ما يزال مهمشا بحيث نسبة الاستفادة من مشاريع هذه الوكالة بلغ ١٤ بالمئة فقط من مجمل المستفيدين على المستوى الوطني٢٣.

فشباب المنطقة على غرار باقي شباب الجزائر، يرغبون الاستثمار في قطاع الخدمات لأن النشاطات التي يتكفلون بها هي التي تناسب و مستواهم التعليمي و التكويني. فهذا المستوى المتوسط الذي يتمتعون به لا يسمح لهم برفع من سقف الطموحات التي تجعلهم يفكرون في انشاء مؤسسات تتطلب مهارات و كفاءات نظرية و تطبيقية التي لا تتوفر لديهم، و في نفس الوقت لهم من مستوى و شهادات التي تجعلوهم لا يتقبلون وظائفا لا تتناسب و مؤهلاتهم. فالشباب الذين يتمتعون بهذه الامكانيات يختارون نشاطات ملاءمة كالخدمات بينما باقي الشباب الذين لهم مستوى تعليمي متدني (الابتدائي او المتوسط)، فالكثير منهم يلجؤون الى نشاطات اخرى كالبناء و الاشغال العمومية مثلا. فلاحظنا على سبيل المثال وجود في هذه المنطقة العديد من المؤسسات البناء على رأسها الشباب المستفيدين من الدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

اما في ما يخص الفلاحة التي صنفت في المرتبة الخامسة في ترتيب المؤسسات الناشئة من طرف الشباب في ولاية تيزي وزو بنسبة ١٠,٢٦ بالمئة، فهذا راجع دون شك الى الطابع الجغرافي للولاية المعروفة بتضاريسها الجبلية. فالعديد من المؤسسات المصغرة التي استفادت من الدعم من طرف الوكالة و التي تنشط في المجال الفلاحي في المنطقة فهي متخصصة في تربية الابقار، جمع الحليب، تربية الدواجن. فكل القرى في المنطقة نجد فيها مؤسسات لشباب مختصة في جمع الحليب، يجوبون هذه القرى عبر كل الطرق للالتحاق هنا و هناك بالرعاة من اجل جمع الحليب. بينما في ما يتعلق بميدان الاستغلال الزراعي، فمن الصعب تجسيد هذه المشاريع لقلة الاراضي الزراعية في المنطقة. فأبناء المنطقة الذين يرغبون الاستثمار في الزراعة ما عليهم الا البحث على اراضي صالحة لهذا الغرض خارج المنطقة. فهناك الكثير من الفلاحين من الشباب و باقي الفئات النشيطة الاخرى من الولاية الذين استثمروا في الميدان الفلاحي في باقي الولايات الوطن، في تيارت، في الواد، في بشار، الخ.

الجدول رقم ٠٢: توزيع عدد المؤسسات المنشأة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل بولاية تيزي وزو حسب السنة و قطاع النشاط.

السنوات / قطاعات النشاط	١٩٩٦ الى ٢٠٠٥	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
الخدمات	1734	318	237	230	307	371	484	397	619	445	229	88	37	29	5525
الحرف	91	7	15	11	17	37	97	118	194	96	58	20	4	3	768
الفلاحة	587	37	18	31	57	57	108	195	328	292	235	71	30	10	2056
الهيدروليا	13	5		6	4	3	4	8	13						56
الصيد	4	2	5	1				2	3						17
النقل	1227	5	7	6	357	341	119	32	8						2102
الصناعة	1192	199	175	222	189	47	100	380	384	313	259	84	51	33	3628
البناء و الاشغال العمومية	218	39	122	259	318	311	510	633	652	560	430	120	54	41	4267
المهن الحرة	141	33	29	31	34	28	36	71	117	86	152	66	35	46	905
الصيانة	159	26	40	18	26	45	73	62	68	74	71	24	11	11	708
المجموع	5366	671	648	815	1309	1240	1531	1898	2386	1866	1434	473	222	173	20032

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيزي وزو.

و النقطة الاخيرة التي بودنا الاشارة اليها و التي نراها مهمة هنا، هي القسط الضئيل في عدد المؤسسات الناشئة في ميدان الحرف الذي لم يتجاوز ٣,٨٣ بالمئة، علما و ان منطقة القبائل معروفة بتاريخها الحرفي منذ وقت مضى. فحسب اعتقادنا، فان السبب في ذلك راجع هنا ايضا الى الخصوصيات التي يمتاز بها هؤلاء الشباب الذين يتوافدون على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. فهذا التدني في عدد المؤسسات الحرفية الناشئة من طرف الشباب في ظل الوكالة لا يعني بأن شباب المنطقة تخلى عن هذه الحرف التقليدية و انما هناك اسباب اخرى. فهذه الحرف التي عادة ما تنجز في المنازل من الخياطة، صناعة الفخار، الزرابي، الخ، هي من المجالات التي تتخصص فيها النساء و هذا الجنس مازال لم يستفيد، كما هو الشأن بالنسبة للرجال، من الدعم الذي تقدمه الوكالة للشباب. و باقي الحرف الاخرى التي هي من نصيب الرجال كصناعة الفضة، فهي حرف عادة ما نجدها مرتبطة بمنطقة او بعائلة معينة، فعادة ما ينتقل الإرث داخل العائلة نفسها و عادة ما يرثه فردا واحدا فيها فقط و ليس كل افراد العائلة.

٤- عدد مناصب العمل المتوقع خلقها من طرف المؤسسات الناشئة في اطار الوكالة:

استطاعت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلق ما يصل إلى ٨٨٣٩٩٦ منصب شغل، على المستوى الوطني، منذ ظهورها سنة ١٩٩٦ إلى غاية ٣١ جويلية ٢٤٢٠١٧. أما بالنسبة لولاية تيزي وزو، فكان من المرتقب انشاء بمجرد ما تنطلق المشاريع التي تمّ تمويلها من طرف هذه الوكالة حوالي ٥٢٠٠٧ منصبا، كما يعكسه الجدول رقم ٠٣. أي ما يعادل ٥,٨٨ بالمئة من مجموع المناصب التي استحدثتها الوكالة على المستوى الوطني.

و النشاطات التي تخلق مناصب العمل بصفة معتبرة فهي تلك المرتبطة خاصة بالخدمات، البناء و الصناعة، كما كان مرتقبا لكون أن نسب انشاء المؤسسات في إطار هذه النشاطات مهمة، كما رأيناه سابقا. فقطاع الخدمات استطاع انشاء بمفرده اكثر من ربع العدد الاجمالي من مناصب العمل التي حملتها كل المشاريع المحققة في ظل هذه الوكالة في ولاية تيزي وزو، منذ تاريخ ظهورها سنة ١٩٩٦ إلى غاية ديسمبر ٢٠١٨. بحيث وصلت نسبة خلق مناصب الشغل في هذا القطاع إلى ٢٥,٩٥ بالمئة.

بينما، في نشاط البناء و الأشغال العمومية، فلقد وصل عدد مناصب الشغل المحققة إلى ما نسبته ٢٤,٠٤ بالمئة من مجمل المناصب المستحدثة. و من جهته، فإن النشاط الصناعي قد وفرّ ما يعادل ٢٢,٥٣ بالمئة من مناصب الشغل التي خلقتها مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في نفس الولاية. في الحين، فإن الفلاحة التي تحتل المرتبة الخامسة في ترتيب النشاطات التي يقصدونها المقاولون الشباب في ولاية تيزي وزو، لا تخلق الكثير من مناصب الشغل لأن

الاستثمارات في هذا القطاع عادة ما تتمثل في تربية البقر و توزيع الحليب. فباستثناء المعني بالأمر، فإن هذا النشاط لا يستدعي في كثير من الأحيان توظيفات أخرى. و بالتالي نسبة انشاء مناصب الشغل في ميدان الفلاحة لم يتجاوز ٩,٢٢ بالمئة.

و من جهة أخرى، فإن النشاطات التي تقدم أدنى المستويات في مجال خلق مناصب العمل في ظل هذه الوكالة في ولاية تيزي وزو، هي تلك المشاريع التي تندرج في اطار النقل، المهن الحرة، الحرف، الصيانة، الهيدروليا و الصيد. فنسبة انشاء مناصب العمل في نشاط النقل لم يفوق ٥,٧٣ بالمئة من مجموع المناصب التي وفرتها كل المؤسسات المصغرة المحققة في اطار هذه الوكالة. ففي هذا الميدان كذلك، فان المؤسسات الناشئة عادة ما تكون مختصة في نقل المسافرين و عادة ما يكون صاحب المشروع و السيارة هو السائق نفسه. و في ما يخص المهن الحرة، فنسبة خلق مناصب العمل في هذا الميدان، فلقد بلغ فقط ٤,١٥ بالمئة، مقابل ٣,٩٨ بالمئة في ميدان الحرف، ٣,٥٣ بالمئة في الصيانة، ٠,٦٦ بالمئة بالنسبة للهيدروليا و أخيرا ٠,١٧ بالمئة في النشاط المرتبط بالصيد.

أما في ما يتعلق الأمر بتوزيع هذه النشاطات حسب القطاع الاقتصادي، فإن القطاع الثانوي المرتبط بالصناعة و البناء هو الذي يستقطب الكثير من المقاولين الشباب الذين يُقبلون على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية تيزي وزو. فعدد المؤسسات المصغرة في مجال الصناعة و البناء و الاشغال العمومية التي تمّ انشاؤها في هذين النشاطين بلغ ما نسبته ٣٩,٤١ بالمئة من مجموع المؤسسات التي استحدثت في اطار هذه الوكالة. أما في ما يخص عدد مناصب الشغل التي حققتها هذه المؤسسات المرتبطة بالقطاع الثانوي، فلقد وصل إلى ٤٦,٥٧ بالمئة. و في المرتبة الثانية، يأتي القطاع الثلاثي المتمثل في الخدمات و ذلك بنسبة ٢٥,٩٥ بالمئة، و أخيرا القطاع الأولي المرتبط بالفلاحة بنسبة ٩,٢٢ بالمئة.

الجدول رقم٠٣ : عدد المناصب العمل المنتظر إحداثها من طرف المؤسسات المنشاة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل بولاية تيزي وزو حسب السنوات و قطاع النشاط.

السنوات / قطاع النشاط	١٩٩٦ الى ٢٠٠٥	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
الخدمات	4542	982	638	660	882	843	969	818	1239	916	571	229	118	92	13499
الحرف	183	14	38	25	57	107	235	350	572	259	164	53	11	7	2075
الفلاحة	1229	89	37	92	140	136	197	415	797	733	658	178	73	23	4797
الهيدروليا	108	51		49	20	19	15	34	50						346
الصيد	30	13	19	10				7	11						90
النقل	1799	8	10	6	468	477	162	45	9						2984
الصناعة	4375	654	566	707	605	129	235	1067	1176	956	776	224	153	95	11718
البناءو الاشغال العمومية	1216	221	485	904	1002	886	1109	1608	1763	1513	1197	324	152	123	12503
المهن الحرة	362	27	68	69	88	64	63	164	291	208	405	156	83	111	2159
الصيانة	464	62	107	47	65	114	135	150	185	196	199	61	26	25	1836
المجموع	14308	2121	1968	2569	3327	2775	3120	4658	6093	4781	3970	1225	616	476	52007

و مما لاشك فيه، فان هذه المؤسسات الناشئة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ساهمت الى حد ما في امتصاص البطالة بفضل هذه المناصب العمل التي توفرها خصوصا لفائدة الشباب. فهؤلاء المقاولون الشباب الذين كانوا اصلا بدون عمل حينما قصدوا هذه الوكالة بحثا على التدعيم قصد تجسيد مشاريعهم، الكثير منهم اصبحوا اليوم يوفرون عملا للشباب الذين يقبلون على سوق العمل في المنطقة او على المستوى الوطني من اجل التوظيف. و العديد من هذه المؤسسات تعمل مع اجهزة حكومية اخرى استحدثت قصد طمس بطالة الشباب، و لغرض مساعدة هذه الفئة

على ايجاد عملا في السوق كمثل الوكالة الوطنية للتوظيف ANEM. فكل هذه الاجهزة و الآليات الحكومية المدّعِمة للشباب و التي تعمل على توفير مناصب الشغل لهذه الفئة بصفة دائمة او بصفة مؤقتة تشكل فرصة سامحة لهذه الفئة لكي تكتسب التجربة المهنية الاولى التي تستطيع ان تثمنها حين دخولها عالم الشغل الذي يعرف عجزا كبيرا بين العرض و الطلب في ما يخص مناصب العمل.

خاتمة: نحاول في اطار هذه الخاتمة التركيز على اهم النتائج التي افضت اليها هذه الدراسة.

– ان واقع المقاولتية لدى الشباب في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ولاية تيزي وزو طيلة الفترة الممتدة من ١٩٩٦ الى ٢٠١٨، يحدده من جهة طبيعة العلاقة القائمة بين هذه الوكالة و الشباب الذين استحدثت لغرضهم، و من جهة اخرى، مدى توفر امكانيات لدى هذه الوكالة قصد الاستجابة لطلبات الوافدين اليها. فلقد رأينا خلال عرضنا أنه باستطاعة الوكالة تلبية لكل الطلبات الانشاء اذا كان عددها ليس مرتفعا، بينما اذا كان الامر عكس ذلك، فالوكالة تقوم بإرضاء قدرا مهما من هذه الطلبات في حدود الامكانيات المتوفرة لديها. لكن هذا التذبذب في عدد طلبات انشاء المؤسسات الذي يعكس مستوى اقبال شباب المنطقة على هذه الوكالة يتغير من مرحلة الى مرحلة اخرى حسب طبيعة العلاقة التي تربط هؤلاء الشباب بهذه الوكالة. و هذه العلاقة تصنعها عدة متغيرات على مستوى المجتمع، الاعلام، المؤسسات الرسمية، الخ.

– المستثمرون الشباب الذين استفادوا من التمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذه الولاية يفضلون الاستثمار في قطاعات النشاط غير المنتجة كالخدمات على حساب القطاعات المرتبطة بالطبيعة و منها خاصة الزراعة و كذلك النشاطات التقليدية كالحرف. لأن الشباب

الوافدين على هذه الوكالة يميلون اكثر الى النشاطات التي تتناسب و مستوياتهم العلمية و طموحاتهم المهنية. و هذه النشاطات لا تتطلب مستوى تعليمي مرتفع و على المستوى الاجتماعي، فهذه النشاطات ليست مهمشة او متدنية بين اوساط الشباب.

– المؤسسات الناشئة في ظل الوكالة ساهمت في خلق مناصب عمل و في امتصاص البطالة لدى الشباب الى حد ما، حسب طبيعة المؤسسات الناشئة و قطاعات النشاط الاقتصادي، الا ان هذه الوكالة لم يتيسر لها جمع شمل كل فئات الشباب للاستفادة من مزاياها. فلقد أظهرت هذه الدراسة بأن هذا الجهاز الحكومي الذي استُحدث خصصا لمساعدة الشباب البطال في عملية تجسيد مشارعهم المقاولتية، لم يلق استجابة واسعة من طرف كل الفئات الاجتماعية المعنية به على المستوى المحلي، كما كان ربما متوقعا على المستوى الرسمي. فهذه الوكالة لم تستطع استقطاب كل

فئات الشباب التي تعاني من البطالة في الجزائر. فمثلا، على الرغم من أن البطالة تمس كذلك الشباب الذين يتخرجون بصفة متزايدة من الجامعات و المعاهد العليا، إلا أن الكثير منهم لم يجدوا سبيلا للاستفادة من هذا الجهاز، لسبب أو لأخر.

– و من بين هذه الفئات المهمشة من طرف هذه الوكالة، هناك خاصة النساء، جامعية كانت أو غيرها. فإذا ما اعتمدنا على معطيات السنوات الأربعة الأخيرة (أي ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧ و ٢٠١٨)، و هي الأرقام الوحيدة المتعلقة بتوزيع عدد المشاريع الناشئة حسب الجنس على مستوى وكالة دعم تشغيل الشباب في ولاية تيزي وزو، يتبين بأن نسبة استفادة النساء من المشاريع الاستثمارية في ظل هذه الوكالة لم يتعد ١٧,٧٢ بالمئة من مجموع المشاريع التي تمّ تجسيدها خلال الأربعة سنوات الأخيرة و الذي بلغ عددها ٢٣٠٢ مشروع. و القطاعات الجذابة بالنسبة للنساء، فهي خاصة المهن الحرة بنسبة ٤٣,٣٨ بالمئة، ثم الصناعة بنسبة ٢٠,٠٩ بالمئة و الخدمات بنسبة ١٧,٤٠ بالمئة من مجموع المشاريع المحققة من طرف النساء طيلة الأربعة سنوات الأخيرة و الذي بلغ عددها ب ٤٠٨ مشروع.

التوصيات

بعض التوصيات للنهوض بواقع تشغيل الشباب في ظل هذه الوكالة:

نقدم، في الأخير بعض الاقتراحات و التوصيات من أجل تفعيل نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قصد تمكين هذه الفئة من الاستفادة أكثر بالعروض و بالامتيازات التي تقدمها الوكالة. فبعد عقدين من استحداثها، ينتظر من هذه الوكالة تجديد بعض بنودها و أساليب تكفلها بالشباب، و في هذا الصدد، نستطيع أن نذكر:

١– على الوكالة التكفل بجوانب أخرى في عملية بناء المشاريع المقاولتية كالثقافة التنظيمية و روح المقاولتية. فلقد تبين بأن الشباب في حاجة ليس فقط إلى التمويل و إنما أيضا إلى خبرة و مهارة في العمل و في التسيير للحد من نسب الاخفاق التي يتعرض لها هؤلاء الشباب الذين دخلوا ميدان المقاولتية دون تجربة.

٢– على الوكالة القيام بتجديد و بتوسيع شبكة العروض التي توفرها في مجال نشاطاتها قصد تحفيز فئات أخرى من الشباب لكي يقتحمون ميدان المقاولتية، خاصة حاملي الشهادات الجامعية منهم و كذلك الأمر بالنسبة للعنصر النسوي. فالوكالة التي تشهد تراجعا في نسب الإقبال عليها في المدة الأخيرة هي في حاجة إلى تكييف نشاطاتها مع التكوين و الشهادات الجامعية من أجل تحقيق وثبة جديدة.

٣- التخفيف من القيود و الإجراءات البيروقراطية المفروضة على الشباب الراغبين في اقتحام ميدان المقاولتية في ظل هذه الوكالة.

٤- تمديد آجال تسديد الديون التي اقترضها الشباب من البنوك، و ارساء قواعد التعامل جديدة بين الجانبين تكون أكثر مرونة من ذي قبل، كإعادة جدولة هذه الديون كلما اقتضى الأمر لتمكين الشباب من التركيز على أدوار أخرى مهمة بالنسبة لمؤسستهم ألا و هي الإنتاج و التسويق.

الاحالات

[1] Djillali Liabes, *Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982*, Alger, CREA, 1982

[2] Tayeb Hafsi, *Issad Rebrab. Voir grand, commencer petit et aller vite*, Alger, Ed Casbah, 2012

[3] Naima Cherchem, Tayeb Hafsi, *Les Hasnaoui: une entreprise citoyenne*, Alger, Ed Casbah, 2017

[4] Omar Hemissi, Tayeb Hafsi, *Amor Benamor. Une réussite algérienne*, Alger, Ed Casbah, 2017

[5] Yasmina Ben Makhlouf, ***L'apport du dispositif ANGEM dans la promotion de l'entrepreneuriat féminin dans la wilaya de Tizi-Ouzou,*** Revue des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales, N°01, 2019, pp 611-623

[٦] للمزيد من المعلومات حول المقاول، أنظر على وجه الخصوص الكتابين:

- Joseph Schumpeter, *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972
- Joseph Schumpeter, *Théorie de l'évolution économique*, Paris, Dalloz, 1999

[7] Philippe Bernoux, *La sociologie de l'entreprise*, Paris, Seuil, 1999, p 59

[8] Max Weber, L'*Ethique protestante et l'esprit du capitalisme*, Paris, Plon, 1964, p14

[9] Raymond Aron, *Dix-huit leçons sur la société industrielle*, Paris, Gallimard, 1962, pp 97-100

[١٠] هذه هي اطروحة ماكس فيبر حول بروز الرأسمالية، و للمزيد من المعلومات، أنظر كتابه الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية

[11] Max Weber, *Op Cit*, pp 51-52

[12] Joseph Schumpeter, *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Op Cit, p 186

[13] Philippe Bernoux, *Op Cit*, p 74

[14] *Ibid*. pp 75-76

[15] Ibid. pp 75

[16] Djillali Liabes, *Entrepreneurs, privatisation et libéralisation, Mouvement démocratique en Algérie*, In, Djerbal Daho, Mohamed Benguerna (dir), *Djillali Liabes, la quête de la rigueur*, Alger, Casbah éditions, 2006, p 181

[17] Djillali Liabes, *L'Entreprise entre Economie, Politique et Société,* In. A. El Kenz (Dir), *L'Algérie et la modernité.* Sénégal, CODESRIA, 1989, p 225

[١٨] في كتاب انظر المعطيات الاحصائية للمركز الوطني للإحصاء سنة ٢٠٠٩

Tayeb. Hafsi (Dir.), *Le développement économique de l'Algérie*, Alger, Ed Casbah, 2011.

[١٩]انظر جريدة "الوطن" الصادرة في تاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧.

[٢٠]بالنسبة لهذه المرحلة، فإنه تعذر منا الحصول على عدد المشاريع التي حصلت على موافقة البنك للسنة الأخيرة، أي ٢٠١٨.

[٢١]المشاكل الادارية، الجباية، الديون، التمويل، المنافسة، إلخ. من بين المشاكل التي يشتكون منها هؤلاء المقاولون الشباب، هناك

[٢٢]أنظر جريدة "الوطن" الصادرة في تاريخ ١٣ ماي ٢٠١٧

[٢٣]نفس المرجع السابق

[٢٤]انظر جريدة "الوطن" الصادرة في تاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧.

قائمة المصادر

Reference

Livres:

- ARON Raymond, *Dix-huit leçons sur la société industrielle*, Paris, Gallimard, 1962
- BERNOUX Philippe, *La sociologie de l'entreprise*, Paris, Seuil, 1999
- CHERCHEM Naima, HAFSI Tayeb, *Les Hasnaoui: une entreprise citoyenne*, Alger, Ed Casbah, 2017
- DAHO Djerbal, BENGUERNA Mohamed (dir), *Djillali Liabes, la quête de la rigueur*, Alger, Casbah éditions, 2006
- El KENZ Ali (dir), *L'Algérie et la modernité. Dakar*, CODESRIA, 1989
- HAFSI Tayeb, *Issad Rebrab. Voir grand, commencer petit et aller vite*, Alger, Ed Casbah, 2012
- HAFSI Tayeb (dir), *Le développement économique de l'Algérie*, Alger, Ed Casbah, 2011
- HEMISSI Omar, HAFSI Tayeb, *Amor Benamor. Une réussite algérienne*, Alger, Ed Casbah, 2017
- LIABES Djillali., *Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982*, Alger, Les Cahiers du CREA, 1984
- SAINSAULIEU Renaud, *Sociologie de l'organisation et de l'entreprise,* Paris, PFNSP, 1987
- SCHUMPETER Joseph, *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Paris, Payot, 1972
- SCHUMPETER Joseph, *Théorie de l'évolution économique*, Paris, Dalloz, 1999
- SEGRESTIN Denis, *La sociologie de l'entreprise,* Paris, A. Colin, 1992
- WEBER Max, *L'Ethique protestante et l'esprit du capitalisme*, Paris, Plon, 1964
- WEBER Max, *Economie et société*, Paris, Ed, Pocket, 1995

Articles:

- BEN MAKHLOUF Yasmina, ***L'apport du dispositif ANGEM dans la promotion de l'entrepreneuriat féminin dans la wilaya de Tizi-Ouzou,*** Revue des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales, N°01, 2019, pp 611-623
- LIABES Djillali, *Entreprises, entrepreneurs et bourgeoisie d'industrie en Algérie. Quelques éléments pour une sociologie de l''entreprendre'*, Les Cahiers du CREA, N°1, 1984, pp 97-114
- LIABES Djillali, *L'Entreprise publique locale : division du travail et articulation d'intérêts. Quelques observations sur la PMI*, Les Cahiers du CREA, N° 4, 1984, pp 49-53